الأمم المتحدة S/PV.9935

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9935**

الخميس، 12 حزيران/يونيه 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيسة	السيدة رودريغس – بيركيت	(غيانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	باكستان	السيد أحمد
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	الدانمرك	السيدة لاندي
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سيراليون	السيد توتانغي
	الصومال	السيد عثمان
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فرنسا	السيد دارماديكاري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة شي
	اليونان	السيد سيكيريس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد هانس غروندبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيدة جويس مسويا، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد غروندبرغ.

السيد غروندبرغ (*تكلم بالإنكليزية*): لقد احتفلت العائلات للتو في جميع أنحاء اليمن بعيد الأضحى الذي تجتمع فيه بأقاربها وأصدقائها ومجتمعها المحلي عموما. وأود في بداية إحاطتي أن أتمنى لجميع اليمنيين عيدا مباركا.

بيد أن لحظة الاحتفال هذه تصادف أيضا بكل أسف مرور عام على الاحتجاز التعسفي على يد أنصار الله للعشرات من موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ومنظمات المجتمع المدني والبعثات الدبلوماسية. ولا يزال بعض الزملاء قيد الاحتجاز منذ عام 2021 وجرت اعتقالات إضافية في عام 2025. ومن المخزي أن يستمر حبسهم. وأدعو مرة أخرى بأشد العبارات إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عنهم وسأواصل المطالبة بالإفراج عنهم، في كل فرصة تتاح لي، إلى حين عودتهم إلى ديارهم ولم شملهم مع عائلاتهم. إنه الالتزام الذي تعهدت به في كانون الثاني/يناير أمام أمّ أحد أعضاء فريقي وزوجته وأطفاله والذي مضى على احتجازه أكثر من عام. وينبغي أن تعلم عائلات جميع زملائنا الذين حُرموا من حريتهم أن الأمم المتحدة ستواصل الوقوف إلى جانبهم. وأحث جميع أعضاء المجلس على استخدام أصواتهم القوية وقنواتهم الدبلوماسية ونفوذهم لممارسة أقصى قدر من الضغط على أنصار الله للإفراج غير المشروط عن جميع المحتجزين.

وفيما يتعلق بالتطورات الأخيرة، على الرغم من أن البحر الأحمر لا يزال يسوده الهدوء في أعقاب اتفاق وقف الأعمال العدائية الذي تم بين الولايات المتحدة وأنصار الله، شن أنصار الله العديد من الهجمات في الشهر المنصرم على أهداف في إسرائيل تشمل مطار بن غوريون.

وردًّا على ذلك، شنت إسرائيل خلال الأسابيع المنصرمة غارات على ميناء الحديدة وميناء الصليف ومطار صنعاء الدولي، مما أدى إلى تدمير طائرة مدنية. وأكرر دعوتي لجميع الجهات الفاعلة إلى حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. ونرى الآن حالة لا يستطيع فيها اليمنيون الذين يعيشون في المناطق التي

يسيطر عليها أنصار الله ركوب الطائرة من مطار صنعاء لتلقي العلاج الطبي في الخارج أو السفر جوا لأداء فريضة الحج أو لزيارة عائلاتهم. لقد كانت تلك إحدى ثمار السلام الرئيسية التي حققتها هدنة عام 2022 والتي أعطت شعورا للمدنيين بوجود حياة طبيعية والأمل في مستقبل أفضل.

والتقيت منذ آخر إحاطة قدمتها للمجلس (انظر S/PV.9915) بممثلين عن كل من الحكومة اليمنية وأنصار الله، بالإضافة إلى جهات فاعلة إقليمية رئيسية، بما في ذلك مصر وإيران وعُمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ويوجد توافق عام في الآراء على أن التسوية التفاوضية هي وحدها القادرة على تسوية النزاع في اليمن وتوفير الضمانات التي تحتاجها المنطقة، بما في ذلك البحر الأحمر. وما فتئت الأحداث الإقليمية تؤدي منذ زمن بعيد دورا رئيسيا في تاريخ اليمن وفي مساره الحالي على حد سواء. وسيكون دعم المنطقة، وكذلك المجتمع الدولي ككل، حاسما في التوصل إلى حل مستدام لليمن.

ومع ذلك، أؤكد مرة أخرى أن الوقت ليس في صالحنا. ويمكن أن تتغير الظروف بسرعة وبصورة غير متوقعة. ولا تزال الخطوط الأولى المتعددة في جميع أنحاء اليمن هشة وتواجه خطر الانزلاق إلى قتال أكثر نشاطًا. ولا تزال مأرب، بوجه خاص، تثير القلق في الوقت الحالي في ظل ورود تقارير عن تحرك القوات واندلاع اشتباكات بين الحين والآخر، بالإضافة إلى وجود نشاط متقطع على الخطوط الأولى الأخرى في محافظات الضالع والحديدة ولحج وتعز.

ويواصل مكتبي رصد التطورات على الخطوط الأولى والتواصل مع المسؤولين العسكريين والأمنيين من جميع الأطراف وتقديم بدائل عن العودة إلى نزاع واسع النطاق. ونشدد في المناقشات التي يجريها فريقي مع أعضاء لجنة التنسيق العسكرية على المسؤولية المشتركة لجميع الجهات الفاعلة عن التخلي عن المواجهة واستئناف المناقشات بدلاً من ذلك بشأن وقف إطلاق النار.

ورأينا في الشهر المنصرم دليلا على ما يمكن تحقيقه عند إعادة فتح طريق الضالع الذي يشكل طريقا رئيسيا بين عدن وصنعاء. وأثني مرة أخرى على الميسرين المحليين عبر الخطوط الأولى الذين عملوا على تحقيق ذلك. وتجري الأمم المتحدة حاليا دراسة أولية لتحديد نطاق العمل لضمان سلامة المجتمعات المحلية التي تستخدم هذا الطريق، بدعم من المجتمع المدني ومكتبي. وأشجع الأطراف على حماية هذا الإنجاز. ويحدوني الأمل في أن يؤدي ذلك إلى فتح المزيد من الطرقات. وتشتد حاجة الاقتصاد اليمني إلى اتخاذ خطوات إيجابية ولبناء الثقة مماثلة.

ولا يزال المواطنون اليمنيون يتحملون آثار الانهيار الذي يشهده الاقتصاد. ويمكن، بل وينبغي، بذل المزيد من الجهود للتخفيف من حدة المصاعب الإنسانية والاقتصادية التي يواجهها الشعب اليمني، بما في ذلك السماح للحكومة اليمنية بتصدير النفط والغاز وتيسير تدفق البضائع بلا عوائق في جميع أنحاء البلد. ويجب أن تبتعد الأطراف عن عقلية المحصلة الصفرية وتتجه نحو البراغماتية والحلول التوفيقية لكي يتمكن اليمن من تجاوز مصاعبه الاقتصادية الحالية.

وتوجد فرصة حقيقية لإحراز تقدم في مجال الاقتصاد. ولسنا الوحيدين في هذه القاعة الذين نناشد الأطراف في هذا الصدد. كما أن هذه الشواغل لا تُثار في الاجتماعات الدبلوماسية الرفيعة المستوى حصرا.

فقد شهدنا خلال الشهر المنصرم المزيد من الاحتجاجات التي قادتها النساء في عدن وتعز ولحج وأبين للمطالبة بإيجاد حلول واتخاذ إجراءات لمعالجة التدهور الاقتصادي الحاد ونقص الخدمات الأساسية. وتطالب تلك الاحتجاجات بحياة أكثر كرامة، بما في ذلك دفع الرواتب والمساءلة. وأؤكد على أهمية احترام حقوق جميع المواطنين في التظاهر السلمي. ويجب أن تحمي جميع الأطراف الفضاء المدني. ويساورني بالغ القلق إزاء استمرار أنصار الله في قمع أصوات المجتمع المدني وشنهم مؤخرا حملة اعتقالات جديدة طالت الصحفيين وشخصيات عامة، وهذه المرة في جميع أنحاء محافظة الحديدة.

ويصادف هذا الشهر أيضا مرور عام على آخر اجتماع عُقد بين الحكومة اليمنية وأنصار الله تحت رعاية الأمم المتحدة لمناقشة إطلاق سراح المحتجزين على خلفية النزاع. وعلى الرغم من المحاولات المستمرة للجمع بين الطرفين، فقد تباطأ التقدم في هذا الملف حتى أوشك على التوقف. وهناك الآلاف من المحتجزين. ولا يزال البعض منهم يقبعون في السجن منذ 10 سنوات. وهذا أمر غير مقبول. ونرى في تناقض صارخ عمليات تبادل الأسرى في النزاعات الدائرة الأخرى حول العالم. وأدعو الأطراف إلى إعادة ترتيب الأولويات في هذا الملف الإنساني والمضي فيه قدمًا بناءً على مبدأ الكل مقابل الكل المتفق عليه.

لقد أكدتُ على أهمية العلاقات بين اليمن والمنطقة ككل. وينبغي أن نستفيد من وقف الأعمال العدائية الذي جرى التوصل إليه مؤخرا في البحر الأحمر وأن نقدّم ضمانات دائمة للمنطقة والمجتمع الدولي ككل وأن نضمن سلامة جميع مستخدمي هذا الممر المائي الحيوي. ويترافق هذا الجهد مع عملنا المستمر الرامي إلى وضع خريطة طريق ستساعد اليمن في التغلب على انقساماته الحالية وستؤدي إلى وقف شامل لإطلاق النار واتخاذ تدابير اقتصادية حاسمة وإطلاق عملية سياسية شاملة للجميع.

وسأواصل العمل مع الأطراف اليمنية والمنطقة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً لتحقيق هذا الهدف وتحديد خطوات عملية وقابلة للتحقيق للمضي قدماً. فتكلفة التقاعس باهظة. ولا يستطيع اليمن تحمل المزيد من سنوات الانقسام والانهيار الاقتصادي والمعاناة الإنسانية.

أود أن أختتم بياني بالقول إن السلام في اليمن يتجاوز كثيرا مجرد احتواء تهديد ما. والأمر يتعلق أولاً وقبل كل شيء باليمنيين. إنه بلد لديه فرص مذهلة وذو تاريخ عريق وثري وحياة زاخرة بالوعود. وأود أن أشكر المجلس مرة أخرى على دعمه الموحد والمقدر للغاية، حتى في وقت لا تزال فيه الحالة العامة صعبةً جدا، لتحقيق إمكانات اليمن.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد غروندبرغ على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مسويا.

السيدة مسويا (*تكلمت بالإنكليزية*): كما هي العادة، أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ على إحاطته ومساعيه الدؤوبة لدعم الحل السياسي السلمي.

في وقت سابق من هذا الشهر، مر عام على احتجاز سلطات الأمر الواقع الحوثية للعشرات من موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ومنظمات المجتمع المدني والبعثات الدبلوماسية بشكل تعسفي. وقد انضم أولئك الموظفون إلى موظفين آخرين محتجزين منذ عامي 2021

و 2023، كما احتُجز المزيد منهم هذا العام. ولا يزال 23 موظفاً من موظفي الأمم المتحدة محتجزين، وأضم صوتي إلى المبعوث الخاص والأمين العام في الدعوة إلى إطلاق سراحهم فوراً.

على مدى الأشهر الستة الماضية، أطلعتُ وزملائي المجلس بانتظام على التأثير المدمر للنزاع الدائر على المجتمعات المحلية في جميع أنحاء اليمن. وأود أن أستهل إحاطتي اليوم ببعض التطورات الإيجابية التي تستحق الاهتمام.

أولاً، وكما أشار المبعوث الخاص، أُعيد فتح طريق رئيسي بين عدن وصنعاء عبر الضالع في 29 أيار/مايو بعد إغلاقه لما يقرب من سبع سنوات. ويوفر ذلك طريقاً أسرع وأكثر مباشرة لحركة المرور المدنية والحركة التجارية، مما سيقلل من أوقات السفر بواقع ست إلى سبع ساعات بين المدينتين ويحسن من إمكانية حصول أبناء المجتمعات المحلية على الرعاية الصحية في عدد من المحافظات. ويُظهر هذا التطور، المدعوم من السلطات والمعبر عن مشاعر المجتمع ومبادراته، أن اليمن ليس في مسار منحدر ثابت. وإذا ما توفرت الثقة والأدوات المناسبة، يبقى هناك أمل.

ويجب علينا جميعاً هنا أن ننهض لتلبية هذه الفرص بالتزامنا ودعمنا.

ويسرني أن أشير إلى أن اجتماع كبار المسؤولين الذي عُقد في بروكسل في 21 أيار/مايو، والذي جمع بين كبار الممثلين والدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية الدولية واليمنية، قد استهدف تحقيق ذلك. وكان من المشجع رؤية ممثلي الدول الأعضاء ودوائر العمل الإنساني على حد سواء يتباحثون بشأن أهمية توفير التمويل الكافي لخطة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية لليمن والتي أصبحت ذات أولوية أعلى الآن. وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر للاتحاد الأوروبي والسويد على استضافتهما المشتركة للاجتماع الذي دعم قرار الأمم المتحدة بإعطاء الأولوية للبرامج الإنسانية المنقذة للحياة في المناطق الأكثر تضرراً في اليمن بأكمله. كما أتقدم بالشكر للاتحاد الأوروبي الذي تعهد بتقديم 80 مليون يورو كتمويل إنساني لدعم البرامج الحيوية في اليمن.

كما يعلم المجلس، فإنه وفقا للتقديرات، يعاني أكثر من 17 مليون شخص، أو ما يقرب من نصف سكان اليمن، من الجوع الحاد. ولا يزال سوء التغذية يمثل آفة في جميع أنحاء البلد، حيث يؤثر على 1,3 مليون من النساء الحوامل والمرضعات و 2,3 مليون طفل دون سن الخامسة. ومن دون دعم إنساني مُستدام، قد يواجه ما يقدر بـ 6 ملايين شخص آخر مستوى الطوارئ لانعدام الأمن الغذائي في نهاية المطاف.

في الوقت نفسه، فإن النظام الصحي هش في أفضل الأحوال. وقد يؤدي نقص التمويل إلى إغلاق 771 مركزاً صحياً إضافياً وحرمان ما يقرب من 7 ملايين شخص من الحصول على الرعاية المنقذة للحياة.

وتواجه النساء والفتيات مخاطر هائلة، بما في ذلك العنف الجنساني.

وعلى الرغم من بيئة العمل التي تحيط بها مخاطر متعددة وتحديات جسيمة، فإن العمليات الإنسانية مستمرة ويظل العاملون في المجال الإنساني ملتزمين ويواصلون عملهم. وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام، تلقى ما يزيد قليلاً على 4 ملايين شخص شهرياً في المتوسط مساعدات إنسانية منقذة للحياة؛ وتلقى 4,7 مليون شخص مساعدات غذائية طارئة منتظمة؛ وحصل قرابة 000 90 شخص على دعم في

مجالي الزراعة وصيد الأسماك. وبالإضافة إلى ذلك، جرى علاج 000 262 من الأطفال الصغار والنساء الحوامل والمرضعات من سوء التغذية الحاد المتوسط؛ وعولج 000 77 طفل آخر من سوء التغذية الحاد الوخيم؛ وتلقّت أكثر من 000 51 امرأة المساعدة من موظفين مهرة أثناء الولادة. وفي ظل نظام صحي هش، قُدمت 2,4 مليون استشارة للمرضى الخارجيين في مجتمعات النازحين داخلياً والبلدان المضيفة، في حين تتواصل جهود مكافحة الكوليرا، استنادا إلى العمل المنجز في عام 2024، بما في ذلك من خلال دعم المستشفيات ومراكز علاج الإسهال وتدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية وتوزيع مجموعات التشخيص. ومن الواضح أن العاملين في المجال الإنساني يبذلون قصارى جهدهم، لكن استجابتنا مقيدة بنقص التمويل ولا تفي بما يحتاجه الشعب اليمني.

تواجه المجتمعات المحلية اليمنية أزمات متعددة. وتلقي التحديات والتوترات الإقليمية بظلالها على الواقع السياسي والأمني الداخلي. ويتعرض الاقتصاد لضغوط غير عادية، كما أن أزمة المناخ تجعل الناس في جميع أنحاء البلد أكثر عرضةً للخطر. وفي نهاية المطاف، لن تكون المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة، على الرغم من أهميتها الحيوية لبقاء المجتمعات المحلية حاليا، كافية. ويجب أن يكون هناك التزام بتوسيع نطاق المساعدة الإنمائية طويلة الأجل لمنع المجتمعات المحلية من الانزلاق إلى مستويات أكثر حدة من الاحتياجات الإنسانية، وكذلك ضمان حصولها على الخدمات الأساسية وإيجاد فرص اقتصادية ومعيشية.

في الختام، لدي ثلاثة مطالب من مجلس الأمن.

أن يأخذ زمام المبادرة في اجتماع كبار المسؤولين في أيار/مايو وأن يتابع ذلك بتوفير تمويل مرن وموسع على أساس الاحتياجات لكفالة استدامة عملية المعونة.

وأن يتخذ إجراءات حقيقية لضمان إطلاق سراح الزملاء في الأمم المتحدة وغيرهم من الزملاء المحتجزين.

وأن يحافظ على دعمه الموحد للجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة مسويا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما. وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لليمن في هذه الجلسة.

سأطرح ثلاث نقاط.

أولاً، صادف يوم الجمعة الماضي مرور عام على احتجاز الحوثيين التعسفي لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ومنظمات المجتمع المدني والبعثات الدبلوماسية. وحتى اليوم، لا يزال 23 من موظفي الأمم المتحدة وخمسة من موظفي المنظمات غير الحكومية الدولية محتجزين تعسفاً. وقد مر الآن أكثر من عام على فصل هؤلاء العمال المخلصين في المجال الإنساني عن عائلاتهم وأحبائهم. وبالنسبة للبعض، فقد مر أكثر من 000 1 يوم. كما شهد عام 2025 وفاة مأساوية لأحد

موظفي برنامج الأغذية العالمي في أسر الحوثيين. ومع ذلك، استمرت الاعتقالات، بما في ذلك اعتقال صحفيين وعاملين في مجال الإعلام مؤخراً. ويسلط بيان الأمين العام بمناسبة الذكرى السنوية للاعتقالات والإحاطة التي استمعنا إليها اليوم من المبعوث الخاص غروندبرغ الضوء على مدى الظلم الناجم عن تلك الاعتقالات. لقد كرّس هؤلاء الأفراد حياتهم لتقديم المساعدات المنقذة للحياة والدعم لشعب اليمن. وفي أعقاب بيان صحفي آخر صدر في 5 حزيران/يونيه (SC/16079)، كنا بوصفنا مجلس الأمن واضحين في إدانة هذه الاعتقالات غير القانونية المستمرة وفي الدعوة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن المحتجزين. وترحب المملكة المتحدة بالعمل الحيوي الذي تقوم به الأمم المتحدة والشركاء الآخرون من أجل تأمين الإفراج الفوري عنهم.

ثانياً، هناك 19,5 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية، و 4,8 مليون نازح داخلياً في اليمن. وسيزداد هذا الوضع المتردي سوءاً مع توقع حدوث زيادات في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية هذا العام، وستؤدي حالات تفشي الأمراض إلى زيادة وطأة المعاناة. ويساهم النقص في التمويل، وعمليات الاحتجاز المستمرة، والبيئة التشغيلية الصعبة، في تفاقم تلك التحديات. لذلك يجب علينا مواصلة العمل معاً وتحديد أولويات استجابتنا الجماعية لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إليها. وقد انضمت المملكة المتحدة مؤخراً إلى برنامج مشترك مع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية يستهدف مكافحة انتشار الكوليرا في جميع أنحاء اليمن. وسيوفر هذا البرنامج لقاحات الكوليرا وسيساعد في تعزيز القدرة على الاستجابة المحلية في المجتمعات الأكثر عرضة للخطر والأكثر تضرراً.

أخيراً، لا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بتحقيق سلام دائم في اليمن والمنطقة ككل. ولا يمكن تحقيق الاستقرار والأمن في اليمن على المدى الطويل إلا من خلال تسوية سياسية شاملة بقيادة الأمم المتحدة. ونواصل دعم المبعوث الخاص غروندبرغ في جهوده في ذلك الصدد.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة الموسعة في مجلس الأمن، وهي الجزائر وغيانا وسيراليون وبلدي الصومال.

ونشكر مقدمي إحاطتي اليوم، المبعوث الخاص هانس غروندبرغ والأمينة العامة المساعدة جويس مسويا من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على ما قدماه من معلومات ثاقبة بشأن آخر المستجدات. كما نرحب بمشاركة الممثل الدائم لليمن.

على الصعيد الأمني، تعرب مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة الموسعة عن بالغ قلقها إزاء الحالة الأمنية الهشة والمتدهورة في اليمن والمنطقة ككل، مع التذكير بأن القانون الدولي الإنساني يحظر بشكل لا لبس فيه الهجمات ضد المدنيين والأعيان المدنية. وتؤكد المجموعة على الحاجة الملحة لمنع عسكرة الأحياء المأهولة بالسكان وحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية من الأذى والدمار. وتؤكد المجموعة على الحاجة الملحة لبذل جهود منسقة لتهدئة التوترات وحماية المدنيين، وتحث جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة والمبادئ المتعارف عليها، واتخاذ التدابير اللازمة لحماية السكان المدنيين في اليمن من المزيد من الأذى. ونشيد بالجهود التي أدت

إلى اتخاذ إجراءات عملية، مثل إعادة فتح الطرقات وحل النزاعات المحلية وجهاً لوجه والحفاظ على التنسيق الفعال من خلال قنوات مثل لجنة التنسيق العسكري التي أنشئت خلال هدنة 2022.

كما تشعر المجموعة بالقلق إزاء التدهور السريع للحالة الإنسانية والصحية في اليمن. ومما يثير القلق بشكل خاص ازدياد حالات العدوى وارتفاع معدلات الوفيات الناجمة عن أمراض الحميات، بما في ذلك الملاريا وحمى الضنك والكوليرا. وتُسجَّل مئات الإصابات الجديدة في العديد من المحافظات، حيث أدت الزيادة الكبيرة في عدد الحالات المشتبه بها والمؤكدة إلى إلقاء عبء متزايد على نظام الرعاية الصحية الهش والمثقل بالفعل. يؤدي نقص التمويل الكافي والأدوية الأساسية والإمدادات الطبية إلى إعاقة جهود الحكومة لاحتواء تلك الحالات من تفشي الأمراض. وتؤدي هذه الحالة الصحية الطارئة إلى تفاقم نقاط الضعف الحالية وتسبب ارتفاعاً حاداً في معدل الوفيات، لا سيما بين النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. ومن دون الدعم الدولي الفوري، سيزداد خطر تفشي الأوبئة على نطاق واسع بشكل كبير، مما يهدد حياة الآلاف من اليمنيين. وننضم إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في حث جميع البلدان المانحة والمنظمات الدولية على زيادة مساعداتها للشعب اليمني. كما نحث السلطات اليمنية المعنية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتيسير إيصال المساعدات الإنسانية والمساعدات المنقذة للحياة بشكل فعال وفي الوقت المناسب.

وتكرر المجموعة دعمها الراسخ للجهود المستمرة التي يبذلها المبعوث الخاص هانس غروندبرغ وفريقه في تيسير عملية سياسية بقيادة يمنية وملكية يمنية، استناداً إلى المرجعيات المتفق عليها ووفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2216 (2015). ونشدد على أن الحل السياسي الشامل للجميع ولكافة الجوانب يظل المسار الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في اليمن. كما نكرر دعوة الأمين العام إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني الذين تم احتجازهم تعسفاً، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني وفي إعاقة للجهود الإنسانية الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، ننوه أيضاً مع التقدير إلى أن تقرير الأمين العام (انظر S/2025/364) بشأن الهجمات الحوثية على السفن التجارية في البحر الأحمر يشير إلى عدم وقوع حوادث جديدة منذ التقرير السابق (انظر S/2025/302).

وتؤكد المجموعة بثبات على أن تأمين وقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة أمر بالغ الأهمية لتحقيق سلام دائم في جميع أنحاء المنطقة. كما نشدد على ضرورة وقف أي أعمال من شأنها تأجيج النزاع في اليمن، الأمر الذي يهدد بعكس المكاسب التي تحققت بشق الأنفس وتعميق الأزمة الإنسانية.

ختاماً، يُعرب أعضاء المجموعة عن تضامنهم مع الشعب اليمني في سعيه لتحقيق السلام والأمن والكرامة. وندعو جميع الأطراف إلى إظهار التزام حقيقي بالحوار وأن يبقى المجلس متحداً في دعمه لسيادة اليمن وسلامة أراضيه واستقلاله واستقراره. وما زلنا ندعم بشكل كامل جهود المبعوث الخاص غروندبرغ ونعترف بالمساهمات المستمرة للجهات الفاعلة الإقليمية، لا سيما المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، في تيسير المشاركة البناءة.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقديري للمبعوث الخاص هانس غروندبرغ والأمينة العامة المساعدة جويس مسويا من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما. كما أرحب ترحيباً حاراً بمشاركة ممثل اليمن في جلسة اليوم.

أود اليوم أن أشارككم النقاط التالية.

أولاً، نحث الحوثيين على الوقف الدائم لجميع الأعمال العدائية التي تقوض السلام في اليمن وتهدد أمن البحر الأحمر والمنطقة ككل. وعلى الرغم من تراجع هجمات الحوثيين على السفن التجارية، فإن حركة الملاحة البحرية عبر البحر الأحمر وقناة السويس لا تزال أقل بنسبة 60 في المائة تقريباً من مستوى حركة الملاحة قبل أزمة غزة، مما يؤكد التهديد المستمر الذي تتعرض له التجارة العالمية وسلاسل الإمداد والأمن البحري. إن الهجمات الصاروخية المستمرة التي يشنها الحوثيون على إسرائيل لا تزيد من حدة التوترات الإقليمية فحسب، بل تقوض في نهاية المطاف المسار الذي يفضي إلى حل سياسي دائم في اليمن. وبالإضافة إلى ذلك، نشير مع القلق إلى الضربة البحرية الانتقامية التي نفذتها إسرائيل على ميناء الحديدة قبل يومين. ونكرر دعوتنا لجميع الأطراف إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني في جميع الظروف وحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية.

ثانياً، نقف مع أعضاء المجلس الآخرين في المطالبة بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المحتجزين، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة وموظفو المنظمات غير الحكومية وأفراد المجتمع المدني والموظفون الدبلوماسيون. ويصادف هذا الشهر مرور عام على بدء موجة الاعتقالات التعسفية من جانب الحوثيين. لقد مر عام، وهو زمن أكثر مما ينبغي. فلنكن واضحين: إن الاحتجاز المطول والمنهجي للعاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة ليس فشلاً أخلاقياً محبطاً وإيذاءً للنفس فحسب، ولكنه يشكل أيضاً انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. ويجب ضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني وإمكانية وصولهم إلى المدنيين، كما أكد القرار 2730 (2024). وفي هذا الصدد، نشيد بالجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوث الخاص ووكالات الأمم المتحدة، عبر جميع القنوات الممكنة، لتأمين الإفراج الفوري عنهم، ونشجع هذه الجهود.

ثالثاً، يجب تنفيذ حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن تنفيذاً كاملاً، كما هو مصمم أصلاً. فنمط الهجمات الحوثية الأخيرة لا يدع مجالاً للشك في أن الانتهاكات الجارية تؤجج عدم الاستقرار بشكل مباشر في كل من اليمن والمنطقة الأوسع. وفي هذا السياق، لن نبالغ مهما قلنا في التأكيد على الضرورة الملحة لتعيين خبير الأسلحة التابع لفريق الخبراء دون مزيد من التأخير. فلا بد من هذا الدور لرصد الامتثال والحفاظ على المصداقية العامة لنظام الجزاءات الذي فرضه المجلس في مرحلة حرجة. وفي موازاة ذلك، تؤكد جمهورية كوريا من جديد على أهمية آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن التي تؤدي دوراً حيوياً لا في إنفاذ حظر الأسلحة فحسب، بل أيضاً في تخفيف المعاناة الإنسانية التي طال أمدها في اليمن. لذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يولي اهتماماً أكبر لآلية التحقق والتفتيش لضمان فعالية عملياتها الحاسمة.

رابعاً، كما أوضحت الأمينة العامة المساعدة مسويا، يواجه الشعب اليمني أزمة معقدة ومتفاقمة تتسم بسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي وزيادة في الأمراض المعدية تؤدي إلى ارتفاع معدلات الوفيات. ونظراً للنقص الشديد في التمويل، نحث المجتمع الدولي على تلبية النداءات العاجلة من الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في الميدان إلى زيادة الدعم.

أخيراً، يؤكد تقرير البنك الدولي لعام 2025 عن اليمن على التدهور الشديد الخدمات العامة وتردي الظروف الاقتصادية. وتسلط هذه النتائج الضوء على الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم ملموس على الصعيد السياسي ومشاركة دولية مستدامة لعكس مسار الأزمة.

ختاماً، في خضم الأزمة الجارية في غزة وما نجم عنها من توقف التقدم السياسي، فإن إعادة فتح الطرق مؤخراً بين صنعاء وعدن التي تربط بين الناس من الجانبين بعد انقطاعها لمدة سبع سنوات تشكل بارقة أمل في إمكانية استعادة الثقة تدريجياً بين اليمنيين من خلال التفاعل بين الناس والتبادل التجاري.

ونشجع جميع الأطراف – لا سيما الحوثيين – على البناء على هذا الزخم باتخاذ مزيد من الإجراءات الملموسة.

وفي الوقت نفسه، يجب على المجتمع الدولي أن يظل متحداً في دعمه لعملية انتقال سياسي شاملة للجميع يقودها اليمنيون ويملكون زمامها.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن السيد هانس غروندبرغ والأمينة العامة المساعدة جويس مسويا على إحاطتيهما.

إن عملية التسوية في اليمن متوقفة، للأسف، بسبب عدم الاستقرار في اليمن نفسه وفي المنطقة ككل. وبدأ العمل على خريطة الطريق ذات الصلة منذ أكثر من عامين ولكن، للأسف، لم يسفر حتى الآن عن أي نتائج ملموسة وتجمدت أساساً المفاوضات بشأن النص. وإزاء هذه الخلفية، نظراً للأجواء المشحونة للغاية على طول خط المواجهة بين الأطراف اليمنية المتنازعة، هناك أيضاً خطر متزايد من أن تزداد الحالة تدهوراً، هذا إن لم تتحول إلى مواجهة عسكرية.

ومن الواضح أن مجرد الحفاظ على المستوى الحالي لجهود الوساطة لن يكون كافياً في ظل الظروف الراهنة. وما يلزم الآن هو تنشيط مسار المفاوضات على وجه الاستعجال، تحت رعاية الأمم المتحدة، وتكثيف العمل مع جميع أطراف النزاع اليمني، مع المراعاة الواجبة لمصالحها المشروعة والواقع في الميدان. والهدف هنا هو التغلب على انعدام الثقة، والتوصل إلى حلول مستقرة ومقبولة للطرفين، وإطلاق عملية سياسية كاملة على وجه السرعة. ولا يمكن إرساء أسس السلام الدائم في اليمن إلا من خلال حوار شامل يضم القوى السياسية في البلد كافة، بما فيها طبعاً حركة أنصار الله.

وفي هذا الصدد، نؤيد الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص ونحثه على تكثيف جهوده الهادفة مع الأطراف اليمنية لوضع اللمسات الأخيرة على أحكام خريطة الطريق. ومن جانبنا، سنواصل تقديم كل مساعدة ممكنة في هذا الصدد.

لا تزال الحالة في المنطقة متوترة، على الرغم من وقف إطلاق النار في البحر الأحمر الذي تم الاتفاق عليه في أوائل أيار/مايو بين الولايات المتحدة والحوثيين. ولا تزال الحملة العسكرية الإسرائيلية الجارية في قطاع غزة والعقبات التي تضعها إسرائيل أمام وصول الإمدادات الإنسانية إلى القطاع سبب الأعمال المعادية لإسرائيل التي تقوم بها حركة أنصار الله التي ترى أن من غير المقبول أن تستخدم القدس الحصار الإنساني كوسيلة ضغط للإفراج عن بقية الرهائن في غزة.

ولا شك في أن هجمات الحوثيين التي تستهدف منشآت في إسرائيل، بما في ذلك مطار بن غوريون الدولي في تل أبيب، عامل مزعزع للاستقرار. غير أن الرد غير المتناسب من جانب القدس الغربية على هذه الهجمات لا يقل عنها دماراً، فنرى ضربات متعددة على الأراضي اليمنية ذات السيادة. وقد ألحق القصف الإسرائيلي الأخير أضراراً غير مقبولة على الإطلاق بميناء الحديدة ومطار صنعاء الدولي، حيث دُمرت حوالي ثماني طائرات مدنية. ومن الواضح أن استخدام القوة على هذا النحو، بغض النظر عن الدوافع الكامنة وراءه، لن يؤدي إلا إلى تقويض الاستقرار الداخلي اليمني والإقليمي.

إن اليمنيين العاديين هم الأكثر تضرراً من المواجهة العسكرية. والتدهور المثير للقلق للحالة الإنسانية في البلد نتيجة مباشرة ليس للأزمة الداخلية الطويلة الأمد فحسب بل أيضاً للتدخل الخارجي الكبير، ويتفاقم بسبب تدمير البنية التحتية المدنية. وفي ظل هذه الظروف، يزداد عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. فقد ارتفع العدد خلال العام الماضي بأكثر من مليون شخص، فتجاوز 19,5 مليون شخص. والأطفال وكبار السن أكثرهم تضرراً. وتنتشر الأمراض المعدية في البلد، بما فيها الحصبة والكوليرا. وهناك مسألة أخرى تبعث على القلق هي النقص المزمن في تمويل خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في اليمن. ويسجل هذا العام رقماً قياسياً قاتماً جديداً في هذا الصدد، حيث لم يُجمع حتى الآن سوى عُشر الأموال اللازمة. ويمكن أن يؤدي هذا العجز المالي إلى زيادة تقليص الجهود الإنسانية وإلى أوجه قصور في تشغيل البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك المرافق الطبية.

ويساورنا القلق بوجه خاص من عدم التوصل إلى حل لاحتجاز الموظفين المحليين التابعين للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والمنظمات الأخرى في اليمن. ولا يشكل ذلك انتهاكاً لامتيازات وحصانات العاملين في المجال الإنساني المنصوص عليها في القانون الدولي فحسب، ولكنه يعرض العمليات الإنسانية في البلد للخطر أيضاً. وقد أرسل مجلس الأمن مراراً إشارات لا لبس فيها تفيد بأن هذه الأعمال غير مقبولة. ولطالما أيدت روسيا هذه الرسائل باعتبارها أحد الأعضاء الدائمين في المجلس.

في الوقت نفسه، نعتقد أن من المهم عند التعامل مع هذه المسألة إعطاء الأولوية لأداة الدبلوماسية الهادئة، وهو أمر يحظى بالأولوية، في سياقات أخرى، لدى من يرسلون حالياً إشارات تهديد للحوثيين. ومن المهم تهيئة الظروف الملائمة لتهدئة الحالة بدلاً من التغاضي عن المواجهة، لا سيما فيما يتعلق بهذه المسألة الحساسة. ونرحب بالحوار الجاري بين قيادة الأمم المتحدة والحوثيين بشأن إطلاق سراح المحتجزين، وندعو جميع الأطراف المعنية إلى دعم هذه الجهود.

ختاماً، نود أن نشير إلى أهمية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة. فما انفكت البعثة، منذ إنشائها، تنفذ المهام الموكلة إليها بموجب اتفاقات ستوكهولم بصورة متسقة وبإخلاص. ولا يقتصر ذلك على رصد الامتثال للأحكام المتعلقة بموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى فحسب، بل يشمل أيضاً بذل جهود للحد من التوترات في إحدى المناطق الرئيسية التي توفر الإمدادات الإنسانية الأساسية للشعب اليمني.

السيد أحمد (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر المبعوث الخاص هانس غروندبرغ والأمينة العامة المساعدة جويس مسويا على إحاطتيهما الشاملتين. وأود أيضاً أن أرحب بمشاركة الممثل الدائم لليمن في جلسة اليوم.

إن اليمن، الذي لطالما اشتهر بتاريخه الثري وثقافته النابضة بالحياة وتراثه البحري الاستراتيجي، في حالة خراب اليوم جراء نزاع لا هوادة فيه متواصل لأكثر من عقد. ولا تزال آثار عدم الاستقرار السياسي والانهيار الاقتصادي والتوترات الإقليمية والأزمة الإنسانية المتصاعدة تلحق خسائر فادحة بالشعب اليمني.

وأود أن أدلي بأربع نقاط محددة.

أولاً، نحث جميع الأطراف على البناء على خريطة طريق كانون الأول/ديسمبر 2023، التي توفر أساسا موثوقا للسلام المستدام. ونرحب بالتسهيلات الدبلوماسية الإقليمية التي توفرها المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص هانس غروندبرغ. ويمكن للقاءاته الأخيرة التي أجراها في الرياض ومسقط، والتي ضمت طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، أن تؤدي دوراً حاسماً في الحفاظ على الزخم للتوصل إلى تسوية سياسية. وكما أشار المبعوث الخاص اليوم، فإن السبيل الوحيد للمضي قدما هو من خلال الحل السياسي الشامل للجميع، والوقت ليس في صالحنا. ولذلك ندعو إلى تسريع جميع الجهود بغية تحقيق تقدم محدد وملموس يتوَّج بحل سياسي دائم وشامل للجميع يقوده اليمنيون ويتولون زمامه.

ثانياً، إن الحالة الإنسانية في اليمن مزرية. فهناك أكثر من 18 مليون شخص ممن يحتاجون إلى مساعدة عاجلة، وأكثر من 4,5 ملايين نازح، نزح العديد منهم أكثر من مرة. وخطر المجاعة شديد، حيث يواجه عشرات الآلاف بالفعل ظروفا شبيهة بالمجاعة ويعاني ملايين آخرون من انعدام الأمن الغذائي الحاد. ومما يزيد الأمر تعقيدا أن البلد يواجه ارتفاعا خطيرا في أمراض الحمى في العديد من المحافظات. وندعو جميع الجهات المانحة والمنظمات الدولية إلى زيادة الدعم بشكل عاجل والاستجابة بسرعة وسخاء للنداء العاجل الذي أطلقه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

ثالثا، مما يؤسف له أن الأبعاد الإقليمية للنزاع تواصل التصاعد. لا يمكن تبرير استهداف البنية التحتية المدنية، وهو أمر ينتهك القانون الدولي. كما أدت الضربات على الموانئ البحرية والمطارات ومرافق الطاقة الحيوية إلى تعطيل العمليات الإنسانية الحيوية، مما زاد من شدة معاناة المدنيين. ومن أجل التوصل إلى حل دائم للنزاعات الإقليمية، لا بد أيضا من التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة. فقد شهدنا نتائج الدبلوماسية والقيادة الفعالتين في وقف إطلاق النار الناجح الذي جرى التفاوض بشأنه بين الولايات المتحدة والحوثيين.

رابعاً، نعرب عن إدانتنا الشديدة لاستمرار احتجاز الحوثيين التعسفي لموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني والموظفين الدبلوماسيين. فاستمرار احتجازهم يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وعائقا خطيرا أمام العمليات الإنسانية. ونكرر دعوتنا للإفراج الفوري وغير المشروط عنهم وإيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومن دون عوائق إلى جميع أنحاء اليمن.

تتطلب الأزمات المتداخلة في اليمن اتخاذ إجراءات دولية عاجلة ومنسقة ومستمرة. ومن الضروري أن يتحدث مجلس الأمن بصوت واحد وواضح لدعم شعب اليمن في طريقه نحو السلام والكرامة والتعافي. وتؤكد باكستان من جديد دعمها الثابت للشعب اليمني الشقيق.

السيدة لاندي (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات.

يصادف هذا الشهر مرور عام على الموجة الأولى من اعتقال الحوثيين لموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني. وندين بشدة هذه الأعمال غير القانونية ونكرر مطالبتنا بالإفراج الفوري وغير المشروط عنهم. ويساورنا قلق بالغ إزاء عرقلة الحوثيين لقدرة دوائر العمل الإنساني على إيصال المساعدات المنقذة للحياة على حساب المدنيين اليمنيين. وقد أسعدنا أن نرى هذه الرسالة تتجسد بوضوح في البيان الصحفي الذي اعتمدناه الأسبوع الماضي (SC/16079). ومع استمرار النزاع في اليمن، يشتد التأثير الإنساني وتتضاءل فرص التعافي الاقتصادي.

وكما أوضح البنك الدولي، فإن اليمن يحتل الآن المرتبة الثالثة من حيث الفقر في العالم. وكما أفيد أمس، فإن انعدام الأمن الغذائي في ارتفاع، حيث يواجه نصف السكان في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة مستويات من انعدام الأمن الغذائي تصل إلى مستوى الأزمة وتتجاوزها، وفقا لأحدث تحليل للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. وعلى مدار العام الماضي، تسبب مزيج من ارتفاع التضخم وانخفاض قيمة العملة بدفع الغالبية الساحقة من اليمنيين إلى براثن الفقر. ومع احتمال حدوث تخفيضات في تمويل الجهات المانحة، من المرجح أن يتدهور الوضع. وكما هو الحال دائما، تكون الفئات الأضعف هي الأشد تضرراً. يلزم الاستمرار في بذل الجهود لتحسين الاقتصاد اليمني، فضلا عن توفير التمويل الإنساني لتلبية احتياجات الفئات الأضعف. من دون ذلك، سينام المزيد من الأطفال جائعين وستتوقف المرافق الصحية عن العمل وسيتعرض المزيد من الناس للخطر. ستواصل الدانمرك القيام بدورها، كما فعلت على مدى السنوات العشر الماضية من خلال تقديم مبلغ يزيد مجموعه عن 200 مليون دولار للاستجابة الإنسانية.

وتدين الدانمرك بشدة استمرار الحوثيين في شن هجمات عشوائية ضد إسرائيل. فهذه الأعمال غير مقبولة ولا تؤدي إلا إلى زيادة زعزعة استقرار الحالة الأمنية المتقلبة أصلاً في المنطقة. ونحث جميع الأطراف على التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ويجب بذل المزيد من الجهود لاحتواء القدرات التدميرية للحوثيين على نحو فعال. ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء التقارير التي تتحدث عن تنامي العلاقات بين الحوثيين وحركة الشباب، ونحث أفرقة الخبراء المعنية على النظر في ذلك. ويجب أن نواصل التركيز على الحد بفعالية من تدفقات الأسلحة غير المشروعة إلى الحوثيين. ولتحقيق هذه الغاية، يجب

تعزيز آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش لتحسين كفاءتها في إنفاذ حظر الأسلحة. إن خفض التصعيد في البحر الأحمر وفي المنطقة الأوسع أمر حاسم لاستعادة الأمن البحري وإعادة اليمن إلى مسار السلام.

أخيراً، تعرب الدانمرك عن خالص امتنانها للمبعوث الخاص غروندبرغ على جهوده الدؤوبة وتفانيه الثابت في الحفاظ على سير العملية السياسية. ونقدر اغتنامه للزخم الناتج عن وقف الأعمال العدائية بين الولايات المتحدة والحوثيين لإعادة إشراك الأطراف من خلال عقد اجتماعات في مسقط والرياض. ونحث جميع الأطراف على مواصلة العمل مع المبعوث الخاص بحسن نية للوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها في السابق بوقف إطلاق النار على مستوى البلد واتخاذ تدابير اقتصادية وبعملية سياسية شاملة. وفي نهاية المطاف، فإن الحوار بين الأطراف والتزامها الحقيقي هما وحدهما الكفيلان بتحقيق تقدم حقيقي في الميدان ونتائج حقيقية لصالح الشعب اليمني. وندعو جميع الأطراف إلى العمل من أجل إحلال سلام دائم في اليمن وإطلاق التعافي الاقتصادي الحيوي وتخفيف حدة المعاناة الإنسانية الشديدة التي لحقت بالشعب اليمني لفترة طويلة جداً.

السيد الفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): تود بنما أن تعرب عن شكرها لرئيسة المجلس على عقد هذه الجلسة؛ وللمبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، هانس غروندبرغ؛ وللأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، جويس مسويا، على إحاطتيهما القيّمتين وعملهما المتواصل والمتميز.

إن حجم الأزمة الإنسانية في اليمن مثير للقلق. يعاني نصف أطفال اليمن حالياً، أي حوالي 2.3 مليون طفل، من سوء التغذية، ويعاني 000 600 منهم من سوء التغذية الحاد الوخيم. وتؤثر هذه الحالة المزرية أيضا على 1.4 مليون امرأة حامل ومرضع، ويقدر أن 9.6 ملايين من النساء والفتيات بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، سُجِّلت في اليمن أكثر من ثلث حالات الإصابة بالكوليرا في العالم و 18 في المائة من الوفيات المرتبطة بها.

وفي موازاة ذلك، لاحظنا خلال الأسابيع القليلة الماضية زيادة في هجمات واستفزازات الحوثيين، مما يعرض السكان المدنيين لخطر جسيم، ويقوض في الوقت نفسه جهود الوساطة الإقليمية والدولية. لا تؤدي هذه الأعمال إلى مفاقمة المعاناة الإنسانية فحسب، بل تزيد أيضا من عدد النازحين، الذين تشكل النساء والأطفال 80 في المائة منهم.

إننا نرفض أي إجراء أحادي الجانب يمكن أن يهدد الاستقرار الإقليمي أو يصعّد النزاع أو يعيق الجهود الرامية إلى ضمان أمن ورفاه السكان. وفي هذا السياق، نذكّر جميع أطراف النزاع بالتزامها باحترام القانون الدولي الإنساني، مع التركيز بشكل خاص على حماية البنية التحتية المدنية. من غير المقبول أنه بعد مرور عام على احتجاز الحوثيين التعسفي لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية والبعثات الدبلوماسية وممثلي المجتمع المدني، لا يزال أكثر من عشرين موظفا من موظفي الأمم المتحدة محتجزين بشكل غير قانوني. كان هؤلاء الأشخاص يقومون بعملهم في المجال الإنساني، ويقدمون الدعم لمن هم في أمس الحاجة إليه: الأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على الطعام والمأوى والرعاية الطبية

الأساسية. وتشكل هذه الأعمال انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي واعتداءً مباشراً على المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني والقيم الأساسية للكرامة الإنسانية. إن استغلال هذه الاعتقالات كأداة للوصول لمآرب معينة يقوض بشكل خطير الجهود المبذولة لإيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان اليمنيين، الذين هم بحاجة ماسة إليها. ونواصل إدانة هذه الأعمال بأشد العبارات، وندعو بإلحاح إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأفراد المحتجزين بهذه الطريقة التعسفية.

كما نلاحظ بقلق بالغ القمع والاستخدام المفرط للقوة ضد النساء اللاتي تظاهرن خلال الأسابيع القليلة الماضية بشكل سلمي للتنديد بالتدهور الكبير في الخدمات الأساسية، مثل الحصول على المياه والكهرباء والرعاية الطبية. تسلط هذه المظاهرات الضوء على الحاجة الملحة لإيجاد حلول إنسانية فعالة تلبي المطالب المشروعة للسكان. وندعم الجهود الدبلوماسية الرامية إلى الحد من التوترات في المنطقة، ونؤكد دعمنا لجهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن لضمان التوصل إلى حل مستدام للنزاع، حل يتضمن مشاركة المرأة بشكل فعال ويتضمن آليات المساءلة والعدالة الانتقالية. ولذلك سنستمر في تعزيز ودعم عملية تضع مشاركة النساء والفتيات اليمنيات وكرامتهن وأمنهن وقيادتهن في صميم العملية، مع التأكيد على اقتناعنا بأن الحوار هو السبيل الوحيد لتحقيق حل سياسي مستدام، بقيادة اليمنيين أنفسهم، يضمن الاستقرار والأمن الدائمين في اليمن.

وكما أشار المبعوث الخاص، هناك حاجة ملحة لمعالجة التدهور الاقتصادي المتزايد الذي يؤثر بشدة على الحياة اليومية لملايين اليمنيين، حيث أن الاستقرار الاقتصادي هو أساس تحقيق أي تقدم سياسي دائم. وفي هذا السياق، نؤكد على ضرورة مواصلة تعزيز الجهود الرامية إلى إرساء وتوطيد وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني تحترمه جميع الأطراف وتحافظ عليه، على نحو ما التزمت في كانون الأول/ديسمبر 2023. إن توطيد وقف إطلاق النار الموثوق والقابل للتحقق شرط أساسي لتمهيد الطريق لسلام عادل ودائم في اليمن، ويتطلب تحقيق ذلك التزاماً مستمراً من جميع الأطراف ودعماً نشطاً من المجتمع الدولي.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ والأمينة العامة المساعدة مسويا جزيل الشكر على إحاطتيهما. ونؤكد دعمنا الكامل لجهودهما الدؤوبة. كما نرحب بممثل اليمن في الجلسة.

كما أقرّ آخرون، فقد صادف الأسبوع الماضي ذكرى سنوية مؤثرة: مرور عام على موجة الاحتجاز التعسفي من قبل الحوثيين لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والبعثات الدبلوماسية. لم تكن تلك الموجة من الاعتقالات غير مبررة فحسب؛ بل إنها قد زادت من حدة المشهد الإنساني المروع بالفعل في اليمن. إن الأمر ببساطة هو أن الاحتياجات عالية، وقد أصبح الآن من الأصعب تلبيتها. بعد مرور عام، لا يزال الكثير منهم رهن الاحتجاز. وقد أدان المجلس ذلك بأشد العبارات، كما أدان المجلس الاعتقالات الأخرى والوفاة المأساوية لأحد موظفي برنامج الأغذية العالمي في الأسر في وقت سابق من هذا العام. وتدعو سلوفينيا إلى إجراء تحقيق كامل في وفاته والإفراج الفوري عن جميع الأفراد المحتجزين.

واستجابة للأزمة الإنسانية المتفاقمة في اليمن، نرحب بالاجتماع الذي عُقد مؤخرا لكبار المسؤولين في بروكسل، والذي تعهد فيه الاتحاد الأوروبي بتقديم 80 مليون يورو كتمويل لعام 2025. والتزمت سلوفينيا بتقديم تمويل إضافي لدعم جهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اليمن. ونحث الجهات المانحة الجديدة والحالية على تكثيف الجهود لمواجهة مسؤوليتنا الإنسانية الجماعية والحفاظ على البرامج المنقذة للحياة وبرامج المحافظة على مقومات الحياة. ونثني مرة أخرى على العاملين في المجال الإنساني لالتزامهم بالبقاء وتقديم إسهاماتهم.

علاوة على ذلك، فإننا ندعو إلى حماية البنية التحتية المدنية الحيوية في اليمن، ونعرب عن قلقنا العميق إزاء استمرار هجمات الحوثيين ضد أهداف إسرائيلية وإزاء الضربات الانتقامية الإسرائيلية على مطار صنعاء وموانئ الحديدة – وهي شرايين الحياة الحيوية للمدنيين اليمنيين. قد يكون لهذه الضربات عواقب إنسانية وخيمة محتملة وتمثل تصعيدا خطيرا. ونحث مرة أخرى جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

وعلى الرغم من هذه البيئة المعقدة التي لا تطاق، فإننا نشهد مرارا وتكرارا مدى الصمود الرائع للشعب اليمني. ونرحب بالافتتاح الأخير لطريق رئيسي في اليمن يربط بين عدن وصنعاء، ونأمل أن يجلب بعض الراحة للسكان المحليين ويسهل حركة الأشخاص والبضائع. يوضح هذا التطور دور المشاركة الشعبية المحلية ويبين ما يمكن تحقيقه من خلال التوافق والحوار. من الواضح أن الشعب اليمني، بعد 10 سنوات من الحرب، يتوق إلى عودة الحياة الطبيعية – إلى بنية تحتية عاملة وخدمات موثوقة واستعادة سبل العيش. وفي سعيهم هذا، ينبغي أن يُمنح اليمنيون، بمن فيهم النساء اليمنيات، كل الحرية في ممارسة حقوقهم المشروعة. ويشمل ذلك الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي، ونحث جميع السلطات على ضمان احترام حقوق اليمنيين.

وأختتم بالدعوة مرة أخرى إلى تنشيط المناقشات بشأن وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد وبدء عملية سلام شاملة للجميع تقودها الأمم المتحدة، تتمحور حول احتياجات الشعب اليمني وتطلعاته. ونفكر اليوم بشكل خاص في حالة الأطفال اليمنيين، الذين أشير بوضوح مؤلم إلى محنتهم في تقرير الأمين العام الذي نُشر مؤخرا بشأن الأطفال والنزاع المسلح (S/2025/247)، وفي إحاطة وكيل الأمين العام توم فليتشر الشهر الماضي (انظر S/PV.9915). لقد وقّعت جميع الأطراف في اليمن على التزامات بإنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وهو أمر مرحب به. ومع ذلك، يجب ألا تبقى خطط العمل وخرائط الطريق حبراً على ورق، بل يجب أن تنفذها الأطراف تنفيذا كاملا. علاوة على ذلك، يجب أن يتضمن استئناف عملية سلام شاملة للجميع التزامات بحماية الطفل. وفي نهاية المطاف، فإن السلام الدائم هو أفضل طريقة لضمان مستقبل أكثر إشراقا لليمن وأطفاله.

السيدة شي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص هانس غروندبرغ والأمينة العامة المساعدة جويس مسويا على إحاطتيهما. كما أود أن أرحب بالممثل الدائم للجمهورية اليمنية.

لم تحدث أي انتهاكات لوقف إطلاق النار منذ أن نجحت الولايات المتحدة في الدفاع عن حرية الملاحة في البحر الأحمر والممرات المائية المحيطة به. ومع ذلك، لا يزال الحوثيون يهددون السلام والاستقرار الإقليميين ورفاه الشعب اليمني. يتحمل الحوثيون المسؤولية الكبرى عن التدهور في رفاه وسلامة الشعب اليمني. إن الحوثيين يرهبون إخوانهم اليمنيين، ويعرقلون عمل المنظمات الإنسانية ويستغلون المدنيين الأبرياء من خلال ممارسات تجارية ومالية جائرة. إنهم يتربحون من واردات النفط ويضايقون أعضاء المجتمع المدني الذين يجرؤون على رفع أصواتهم ضدهم.

وكما سمعنا في الإحاطتين، فقد صادف الأسبوع الماضي الذكرى السنوية الأولى لاحتجاز الحوثيين لعدد كبير من موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والبعثات الدبلوماسية ظلما. ويشمل ذلك موظفي بعثة الولايات المتحدة. لقد أجبر الحوثيون المحتجزين على الاعتراف بتهم زائفة بالتجسس في سلسلة من مقاطع الفيديو الدعائية نُشرت الصيف الماضي. ويخيم عليهم شبح المحاكمات الزائفة وأحكام الإعدام. وتدعو الولايات المتحدة الحوثيين إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع من يحتجزونهم.

إن الأعمال الإرهابية التي يقوم بها الحوثيون تمتد إلى جميع أنحاء المنطقة. وشن الحوثيون هجمات صاروخية على إسرائيل، بما في ذلك مطار بن غوريون، على أساس يومي تقريباً خلال الأسابيع الماضية. تقترن هذه الهجمات التي تستهدف المدنيين بتهديدات بفرض حصار جوي وحصار بحري على ميناء حيفا الإسرائيلي. ولإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها. ونقف مع إسرائيل ضد الجماعات الإرهابية التي تدعمها إيران، بما فيها الحركة الحوثية.

فلن يتمكن الحوثيون من شن هذه الهجمات دون مساعدة إيران. وتحدي إيران لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة يمكّن الحوثيين من تهديد إسرائيل والشركاء في الخليج والمنطقة ككل. ويجب ألا يتسامح المجلس مع انتهاكات إيران المتكررة لقراراته.

وترى الولايات المتحدة أيضاً أدلة على أن الحوثيين يحصلون على مواد من منشأ صيني ذات استخدام مزدوج وصور من مصادر مثل شركة تشانغ غوانغ المحدودة لتكنولوجيا السواتل. تموّل السلطات الإقليمية والمركزية هذه الشركة بشكل مباشر، وتستمد معظم إيرادات بيعها لجيش التحرير الشعبي الصيني، وتحظى بدعم مباشر من القيادة العليا للحزب الشيوعي الصيني. ويعمل الحوثيون أيضاً على تعميق علاقتهم مع حركة الشباب. وينبغي أن يقوم كل من فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار 2140 (2014) بشأن اليمن وفريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار 2713 (2023) بشأن حركة الشباب بدراسة هذه العلاقة والتحقيق فيها وتقديم تقرير عنها.

ومن الأدوات البالغة الأهمية لمنع وصول الأسلحة إلى الحوثيين آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش. فالواقع أن هذه الآلية نجحت في وقت سابق من هذا الشهر في اعتراض أربع حاويات شحن تحتوي على مواد غير مشروعة كانت متوجهة إلى الموانئ التي يسيطر عليها الحوثيون. وهذا الاعتراض يبين بوضوح فعالية الآلية. وعلينا جميعاً مواصلة دعم عملياتها وضمان الفحص بنسبة 100 في المائة. ولتحقيق هذه الغاية، نحث الدول الأعضاء مرة أخرى على التبرع مباشرة للآلية. وكما أشرنا، لا تحتاج الآلية إلا إلى 11

مليون دولار سنوياً لتعمل بكامل طاقتها. وينبغي أيضاً أن تتيح الدول الأعضاء الأصول البحرية اللازمة لضمان اعتراض السفن التي لم تتحقق منها الآلية.

وتذكّر الولايات المتحدة الدول الأعضاء بأن تصريح الآلية لا يعفي السفن من العواقب الناجمة عن تصنيف الولايات المتحدة للحركة الحوثية كتنظيم إرهابي أجنبي. ويشكل تقديم الدعم المادي أو الموارد إلى تنظيم إرهابي أجنبي انتهاكاً لقانون الولايات المتحدة.

وتسعى الولايات المتحدة بقوة لفرض جميع الجزاءات الممكنة على الأفراد والكيانات المعنيين من أجل حرمان الحوثيين من الموارد التي تدعم شبكتهم الإرهابية.

السيد دارماديكاري (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بشكر المبعوث الخاص للأمين العام، السيد هانس غروندبرغ، ونائبة منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، السيدة جويس مسويا، على إحاطتيهما. وأرحب بحضور الممثل الدائم لليمن بيننا.

ترحب فرنسا بإعراب مجلس الأمن عن رأيه بالمطالبة بالإفراج الفوري عن جميع الأفراد الذين يحتجزهم الحوثيون تعسفاً منذ أكثر من عام. وتكرر فرنسا إدانتها لهذا الاحتجاز التعسفي. ونطالب بتسليط الضوء أخيراً على الوفاة غير المقبولة لموظف في برنامج الأغذية العالمي أثناء احتجازه في وقت سابق من هذا العام.

ويجب أن يواصل مجلس الأمن مطالبة الحوثيين برفع الحواجز التي يفرضونها على وصول المساعدات الإنسانية ووقف انتهاكاتهم المتكررة لحقوق الإنسان في مناطق سيطرتهم. والضحايا الرئيسيون هم أضعف الفئات، لا سيما النساء والأطفال. ويجب أن تتمكن المنظمات الإنسانية، بما فيها الأمم المتحدة، من العمل في أمان تام أينما احتاج الناس إليها.

وتدعو فرنسا جميع الأطراف إلى ضمان حماية البنية التحتية المدنية والسكان المدنيين، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

وتدين فرنسا بأشد العبارات الهجمات التي شنها الحوثيون على إسرائيل مؤخراً. فهذه الهجمات غير مقبولة وتهدد الأمن الإقليمي. ويجب على الحركة الحوثية، التي تدعمها إيران، وقف أعمالها المزعزعة للاستقرار في اليمن والبحر الأحمر والشرق الأوسط عموماً. ويجب أن يكون المجلس قادراً على إدانتها بصوت واحد ودون غموض.

ونحيط علماً بعدم وقوع حوادث جديدة في البحر الأحمر، كما أشار الأمين العام للأمم المتحدة (انظر S/2025/364). لكن يجب على الحوثيين أن يتوقفوا بشكل نهائي عن تعطيل حركة المرور في البحر الأحمر. وستواصل فرنسا التزامها بعملية أسبيدس التي ينفذها الاتحاد الأوروبي في إطار سياسته للأمن الدفاعي والدفاع من أجل حماية الأمن البحري وحرية الملاحة، وفقاً للقانون الدولي وبالتنسيق مع شركائنا.

ولا سبيل لإنهاء النزاع في اليمن سوى حل سياسي شامل للجميع. وتدعم فرنسا جهود المبعوث الخاص لاستئناف عملية سياسية بين اليمنيين والتقدم نحو تحديد خريطة طريق سياسية واقتصادية وأمنية. ويجب إشراك الجميع في هذه العملية السياسية وإتاحة مشاركة النساء والشباب اليمنيين.

وتؤكد فرنسا من جديد التزامها بتحقيق الاستقرار في اليمن والأمن في المنطقة.

السيد سيكيريس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر المبعوث الخاص هانس غروندبرغ والأمينة العامة المساعدة جويس مسويا على إحاطتيهما الزاخرتين جداً بالمعلومات. وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لليمن في هذه الجلسة.

وأود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط.

أولاً، يصادف هذا الشهر مرور عام على الموجة الأولى من الاحتجاز غير القانوني والتعسفي للموظفين الدبلوماسيين وموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والعاملين في المجال الإنساني على أيدي الحوثيين في حزيران/يونيه 2024، التي أعقبها عدد من موجات الاحتجاز المطول المماثلة. ونكرر بأشد العبارات الممكنة دعوتنا للإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأفراد المحتجزين تعسفاً.

فلا تزال تنقصنا الأجوبة على حادثة الوفاة المأساوية لأحد موظفي برنامج الأغذية العالمي في شباط/فبراير من هذا العام أثناء احتجازه لدى الحوثيين. ونكرر دعوتنا إلى إجراء تحقيق فوري وشفاف وشامل في هذا الحدث الرهيب.

إن البيان الصحفي الأخير الصادر عن المجلس في 5 حزيران/يونيه (SC/16079) رسالة موحدة لا لبس فيها لإدانة حالات الاحتجاز ومطالبة قوية بالإفراج الفوري عن جميع المحتجزين. ويواجه العاملون في المجال الإنساني أعمال عنف وتهديدات متزايدة لأمنهم. وأدى الاحتجاز التعسفي الذي يقوم به الحوثيون إلى تفاقم الحالة الأمنية، مما أثر على إيصال المساعدات الإنسانية للسكان الذين يعانون من ظروف معيشية قاسية.

ومن الأهمية بمكان أن تستمر خدمات الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية والحماية دون انقطاع، بتعزيز القدرة التمويلية والقدرة على تكييف خطة الاحتياجات الإنسانية والاستجابة في اليمن لعام 2025 وتحديد أولويات العمل.

لقد أيدنا بقوة القرار الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي مؤخراً بالمساهمة بمبلغ 80 مليون يورو في التمويل الإنساني لليمن في عام 2025، كما أُعلن في الاجتماع السابع لكبار المسؤولين في مجال العمل الإنساني الذي عُقد مؤخراً في بروكسل. ونردد أيضاً الدعوة التي وجهتها مؤخراً 116 من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية العاملة في اليمن من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة وجماعية.

ثانياً، لا تزال الحالة الأمنية في البحر الأحمر هشة. فلا يزال تهديد العدوان الحوثي قائماً، ويشكل خطراً مستمراً على حرية الملاحة والأمن البحري في المنطقة. ونتيجة لذلك، تستمر السفن التجارية وسفن البضائع في تحويل مسارها عبر ممرات بديلة للنقل البحري، مما يجعل منطقة البحر الأحمر واحدة من أكثر طرق التجارة البحرية اضطراباً على صعيد العالم. ولا تزال اليونان ملتزمة بحماية الأمن البحري وحرية الملاحة في منطقة البحر الأحمر، في إطار عملية أسبيدس البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي، وتحترم تماماً موقفها الدفاعي.

ومما يزيد من تفاقم حالة عدم الاستقرار تدفق الأسلحة غير المشروعة وتعزيز قدرات الحوثيين، من حيث الأسلحة والتكنولوجيا المتقدمة والتدريب، في انتهاك لنظام حظر الأسلحة المفروض بموجب القرار 2216 (2015). وفي هذا السياق، نشدد على أهمية تعيين العضو الخامس في فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار 2140 (2014) دون مزيد من التأخير، وهو الذي يضطلع بمهمة رصد وتقييم تدفق الأسلحة في المنطقة. ويشكل ذلك جزءاً أساسياً من عمل الفريق. ونشدد كذلك على ضرورة تعزيز القدرة التشغيلية لآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في دعم نظام حظر الأسلحة. ويساورنا بالغ القلق إزاء قيام الحوثيين بتخزين الأسلحة وعسكرة مناطق مدنية في انتهاك للقانون الدولي الإنساني والالتزام بحماية السكان المدنيين، الأمر الذي قد يعرض سلامة المناطق السكنية للخطر ويؤدي إلى وقوع خسائر كبيرة في صفوف المدنيين.

ثالثاً، لا يمكن تحقيق الأمن البحري في منطقة البحر الأحمر من دون حل سياسي مستدام وطويل الأمد للنزاع اليمني.

في الختام، نكرر تأكيد دعمنا الثابت للمبعوث الخاص، السيد غروندبرغ، ولجهوده الدؤوبة الرامية إلى إشراك جميع الجهات الفاعلة المعنية في حوار تفاوضي بشأن السلام، من خلال عملية سياسية شاملة للجميع يقودها اليمنيون ويتولون زمامها، برعاية الأمم المتحدة، في ظل الاحترام الكامل لسيادة اليمن وسلامته الإقليمية ووحدته. كما تظل مشاركة المرأة الكاملة وغير التمييزية في هذه العملية أمرا حيويا.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المبعوث الخاص هانس غروندبرغ والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما. وأرحب بالممثل الدائم لليمن في جلسة اليوم.

أود أن أدلي ببضع نقاط.

أولاً، ما فتئ الحوثيون وإسرائيل يهاجمون بعضهم البعض منذ فترة من الزمن. وقد تضررت المطارات ومرافق الموانئ واستمر تصاعد التوترات. وتعرب الصين عن قلقها وتدعو جميع الأطراف المعنية إلى التزام الهدوء وضبط النفس وتجنب القيام بأعمال من شأنها تصعيد التوترات. وينبغي الحفاظ على سلامة الملاحة في البحر الأحمر واحترام سيادة اليمن وأمنه وسلامته الإقليمية.

ثانياً، يجب أن نظل ملتزمين بالمضي في حل سياسي للمسألة اليمنية من خلال الحوار والتفاوض. لقد أعلن طرفا النزاع مؤخرا إعادة فتح بعض الطرق، في خطة ترحب الصين بها. ونأمل أن يبني الطرفان على هذا الزخم الإيجابي، وأن يوائما مواقفهما بشكل أوثق، وأن يعززا التواصل ويعيدا بناء الثقة ويحرزا المزيد من التقدم في مجالات مثل وقف إطلاق النار على مستوى البلد والتعافي الاقتصادي. هذه الجهود ضرورية لتهيئة الظروف المواتية للنهوض بعملية سياسية شاملة يقودها اليمنيون ويتولون زمامها. وتدعم الصين جهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الخاص غروندبرغ وتتطلع إلى زيادة مساهمات بلدان المنطقة في هذه العملية.

ثالثا، لقد أصدر مجلس الأمن الأسبوع الماضي بيانا صحفيا بمناسبة مرور سنة على احتجاز الحوثيين للموظفين المعنيين (SC/16079). وتحث الصين جميع الأطراف على تكثيف تواصلها والعمل

على الإفراج الفوري عن جميع الأفراد المحتجزين. ووفقا لتقرير صادر عن البنك الدولي، لا تزال الحالة الإنسانية في اليمن مزرية، ومن المتوقع أن يزداد اقتصاده انكماشا هذا العام. وندعو المجتمع الدولي، ولا سيما الجهات المانحة التقليدية، إلى زيادة المساعدات الإنسانية والإنمائية على السواء لليمن وتقديم ضمانة مالية كافية لعمليات الأمم المتحدة في البلد.

رابعاً، إن حل المسائل في اليمن والبحر الأحمر يتطلب جهوداً مشتركة من جميع الأطراف المعنية وبيئة إقليمية مواتية. إن النزاع في غزة مستمر منذ أكثر من 600 يوم، حيث أودى بحياة أكثر من 000 55 فلسطيني ودفع بأكثر من مليونين من سكان غزة إلى كارثة إنسانية غير مسبوقة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعطي الأولوية لإنهاء النزاع في غزة وتخفيف الأزمة الإنسانية، والعمل في الوقت نفسه على تهدئة التوترات الإقليمية. ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لمواصلة جهودنا الدؤوبة لتحقيق هذه الغاية.

لقد وجهت ممثلة الولايات المتحدة للتو اتهامات سخيفة للصين في بيانها. وأصدرت الشركة الصينية المتهمة بيانا عاما أكدت فيه أن اتهام الولايات المتحدة هذا افتراء كيدي. فليس لهذه الشركة أي روابط تجارية مع إيران أو مع الحوثيين.

وكما أشار العديد من البلدان، بما فيها الصين، فإن التوتر الحالي في البحر الأحمر يرتبط ارتباطا وثيقا بالنزاع في غزة. ولن تتوقف الاضطرابات في البحر الأحمر حقا ما لم يتم التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في غزة. غير أن الولايات المتحدة تقف في مواجهة المجتمع الدولي بإساءة استخدام حق النقض سبع مرات وعرقلة جهود مجلس الأمن لوقف الفوضى في غزة في وقت قريب وإنقاذ أهلها من هذه الحالة المزرية. ولا يحق للولايات المتحدة أن تحول اللوم إلى الآخرين وتتنصل من مسؤوليتها.

وستعقد الجمعية العامة بعد ظهر اليوم دورة استثنائية طارئة لتناول قضية فلسطين مرة أخرى وستصوت على مشروع قرار (A/ES-10/L.34/Rev.1). فلنرَ ما ستقوم به الولايات المتحدة بعد ظهر اليوم. فلنرَ ما إذا كانت ستتصرف بطريقة بناءة ومسؤولة حقا فيما يتعلق بهذه القضية كما تدعي.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): اسمحوا لي سيدتي الرئيسة أن أجدد التهنئة لكم ولبلدكم الصديق غيانا على رئاستها الموفقة لأعمال هذا المجلس لهذا الشهر، وأشكر سلفكم، المندوب الدائم لليونان ولبلده الصديق، على رئاسته الموفقة لأعمال هذا المجلس في الشهر الماضي. وأشكر السيد هانس غروندبرغ والسيدة جويس مسويا على إحاطتيهما.

منذ أكثر من عشر سنوات ما يزال شعبنا اليمني العزيز والصابر يواجه أزمات متراكمة في معيشته وحياته ويتحمل أعباء ثقيلة بسبب الحرب التي شنتها الميليشيات الحوثية الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني، والتي دمرت مؤسسات الدولة وفرص عيش اليمنيين، مخلفةً واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. وعلى مدى السنوات الماضية من حربها ضد اليمنيين، رسَّخت هذه الميليشيات القناعة بأنها ليست مشروع سلام، وليست مجرد خطر مؤقت وعابر، وإنما تشكل تهديدا دائما للسلم والأمن الإقليمي والدولي، وخطرا بنيويا على اليمن والمنطقة وممرات الملاحة الدولية البحرية. حيث أن عمليات اختطاف السفن

وزراعة الألغام البحرية والقرصنة في البحر الأحمر لم تبدأ في عام 2023، بل كانت نهجا حوثيا متكررا منذ سنوات، حتى في ذروة الهدن والمفاوضات. ونستبعد أن تكون لدى الميليشيات الحوثية وداعميها أي نوايا جادة لتغيير سلوكها التخريبي، وأي استجابة من جانبها لجهود التهدئة ليست سوى محاولة مكشوفة للمراوغة والخداع بهدف الاحتفاظ بمصادر قوتها وإعادة التموضع والعودة إلى مربع الحرب وتصعيد نهجها العدواني.

ويجدد مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية الالتزام بنهج السلام والترحيب بالجهود التي يبذلها الأشقاء والأصدقاء الرامية إلى تحقيق السلام والانفتاح على كافة المبادرات لإنهاء هذا الصراع. وستظل أيدينا ممدودة للسلام من منطلق إيماننا أن الحل السياسي هو الخيار الأمثل لمصلحة اليمنيين ومصلحة الإقليم والعالم. ونتطلع إلى ذلك السلام الحقيقي والمستدام القائم على مرجعيات الحل السياسي المتفق عليها وفي مقدمتها القرار 2216 (2015)، الذي يمثل خارطة طريق مثلى للحل الشامل للأزمة اليمنية، السلام الذي يلبي تطلعات شعبنا اليمني في الاستقرار والتنمية والكرامة واستعادة مؤسسات الدولة القائمة على حكم القانون والعدالة والمواطنة المتساوية وسيادة الشعب.

ومن المؤسف أن كل المحاولات التي بذلتها الحكومة اليمنية وكل الجهود الإقليمية والدولية وجهود الأمم المتحدة لإنهاء هذه الأزمة لم يُكتب لها النجاح بسبب رفض وتعنت الميليشيات الحوثية. فقد فشلت كل هذه الجهود على الرغم من موافقة وترحيب مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية بكل مبادرات السلام، بما فيها خارطة الطريق التي تبناها الأشقاء في المملكة العربية السعودية. واستمرت هذه الميليشيات في تنفيذ هجماتها على المنشآت النفطية واستهداف المدنيين والأحياء السكنية، والتحشيد العسكري على مختلف الجبهات. وقد أضرت بمصالح الشعب اليمني ومكتسباته؛ وقادت إلى استدعاء الضربات الجوية والعدوان الإسرائيلي؛ وتسببت في تدمير البنى التحتية من موانئ ومحطات كهرباء ومطارات، بما في ذلك تدمير أربع طائرات تابعة لشركة الخطوط الجوية اليمنية بعد اختطاف تلك الطائرات والإصرار على استمرار احتجازها في مطار صنعاء رغم أن القصف الإسرائيلي كان متوقعاً. ولا تزال الميليشيات الحوثية مستمرة في مغامراتها الطائشة نحو مزيد من الخراب والدمار لمقدرات الشعب اليمني.

إن الطريق الذي تم فتحه، وكما أشار المبعوث الخاص والسيدة مسويا، يربط بين صنعاء وعدن وجاء فتح هذا الطريق بمبادرة من قبل الحكومة اليمنية للتخفيف من المعاناة الإنسانية عن شعبنا اليمني بعد أن أدت مغامرات الميليشيات الحوثية إلى تدمير المطارات والموانئ ولم يجد شعبنا اليمني في مناطق سيطرة هذه الميليشيات أي منافذ للتنقل أو السفر.

لقد فشلت كل جهود السلام حتى يومنا هذا وستفشل أي جهود مماثلة مستقبلاً في ظل عدم وجود شريك حقيقي للسلام ولأن هذه الجماعة لا تؤمن بالسلام ولا تعترف بالدولة ولا بالقانون. فهي جماعة عقائدية مسلحة تتبنى أفكار ومفاهيم الولاية والحق الإلهي في حكم البشر. وترفض الاعتراف بأي صيغة للدولة المدنية أو المواطنة المتساوية ولا تؤمن بالحقوق والحريات المدنية ولا تعترف بالشراكة السياسية.

إن استقرار اليمن يمثل ضمانة حقيقية لاستقرار المنطقة والعالم. وندعو المجتمع الدولي وكل الأشقاء والأصدقاء إلى دعم الحكومة اليمنية في استعادة مؤسسات الدولة وبسط سلطتها على كامل التراب اليمني

لإنهاء هذا الصراع وإصلاح الأوضاع وتجفيف مصادر الإرهاب والفوضى، إذ لا تنمية في ظل العنف والصراع ولا اقتصاد أو سلام مستدام في ظل الابتزاز المسلح.

تواصل الحكومة اليمنية العمل على مسار برنامج الإصلاحات الاقتصادية والإدارية والمالية والتزامها بالمسارات الخمسة المتمثلة في تحقيق السلام وإنهاء الانقلاب والحفاظ على المركز القانوني للدولة؛ ومكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة؛ والإصلاح المالي والإداري؛ وتنمية الموارد الاقتصادية؛ والتوظيف الأمثل للمساعدات والمنح الخارجية.

وتؤكد الحكومة التزامها بتعزيز الشراكة الاستراتيجية مع جميع الشركاء والمانحين وأهمية التعاون والتنسيق لتحقيق الأهداف المشتركة لتجاوز التحديات الراهنة التي أثرت، وبشكل مباشر، على قدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ونؤكد للشركاء الإقليميين والدوليين أن دعم الحكومة اليمنية هو استثمار في الأمن والسلم الإقليمي والدولي. ونؤمن بأن تحقيق الأمن والاستقرار في اليمن هو جزء لا يتجزأ من أمن واستقرار المنطقة والعالم. وندعو جميع الأشقاء والأصدقاء والمنظمات الدولية المانحة إلى دعم جهود الحكومة اليمنية لتتمكن من تقديم الخدمات الأساسية والوفاء بالتزاماتها الحتمية وتعزيز التعافي والاستقرار الاقتصادي، كون ذلك الدعم يصب في نطاق جهود المجتمع الدولي والإقليمي لتحقيق السلام واستعادة الأمن والاستقرار في اليمن. وفي هذا الإطار، نتقدم بالشكر وعظيم الامتنان للأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة على دعمهما للشعب اليمني وحكومته وتدخلاتهما التنموية والإنسانية المستمرة في هذه الظروف الاستثنائية والحرجة.

لقد تحولت المناطق تحت سيطرة الميليشيات الحوثية إلى ساحات للقمع والإرهاب وممارسة أبشع الجرائم والانتهاكات بحق أبناء شعبنا اليمني من قتل واختطاف واعتقالات تعسفية بحق المدنيين. وممارسة شتى أشكال التعذيب الجسدي والنفسي نتيجة انتماءاتهم السياسية والفكرية التي تتعارض مع توجهات هذه الميليشيات ولانتزاع اعترافات بتهم ملفقة. كما تستمر هذه الميليشيات في ممارساتها القمعية الممنهجة ضد حرية التعبير وحرية الإعلام وابتزاز المواطنين وفرض الجبايات ونهب الممتلكات العامة والخاصة وتجنيد الأطفال – في أكبر عملية تجنيد يشهدها عصرنا – والزج بهم في جبهات الموت، ضاربة بعرض الحائط كل القيم الدينية والإنسانية والأخلاقية. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم هذه الميليشيات بخزن وتكديس الأسلحة والمتفجرات في قلب المناطق المأهولة بالسكان ووسط منازل الأبرياء في انتهاك صارخ لكل الأعراف والقوانين الدولية. وآخر هذه الجرائم انفجار مخزن أسلحة تابع للميليشيات في حي سكني في مديرية بني حشيش في صنعاء صباح يوم 22 أيار/مايو، والذي أسفر عن مقتل 60 مدنياً، معظمهم من النساء والأطفال، وإصابة العشرات. وكذلك انفجار آخر في 30 أيار/مايو في مخازن الأسلحة الثقيلة والصواريخ في تعز، أسفر عن قتل وإصابة العشرات من المدنيين.

بعد مرور عام على الاحتجازات التعسفية من قبل الميليشيات الحوثية لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في اليمن ومنظمات المجتمع المدني والبعثات الدبلوماسية، تعبر الحكومة اليمنية عن بالغ قلقها إزاء استمرار هذه الاحتجازات وأثرها على جهود تخفيف المعاناة الإنسانية للشعب اليمني وعلى بيئة عمل مجتمع العمل الإنساني في مناطق سيطرة الميليشيات الحوثية.

وندعو المجتمع الدولي والمجلس إلى ممارسة أقصى درجات الضغط على هذه الميليشيات لاحترام القانون الدولي الإنساني واتخاذ إجراءات صارمة لوقف هذه الانتهاكات والإفراج الفوري دون قيد أو شرط عن كافة المختطفين والمحتجزين كما نجدد دعوتنا لاتخاذ خطوات جادة لنقل مقرات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في اليمن إلى العاصمة المؤقتة عدن لضمان حماية العاملين في المجال الإنساني والتنموي وتوفير بيئة عمل آمنة.

ختاماً، وفي ضوء الصورة القاتمة للوضع الإنساني الراهن، وفي ظل استمرار توقف تصدير النفط بسبب الهجمات الحوثية على المنشآت النفطية، أدى تراجع تمويل العمليات الإنسانية في اليمن إلى آثار كارثية على شتى القطاعات، لا سيما القطاع الصحي الذي تضرر وبشكل كبير، كما يتجلى ذلك في تفشي الأمراض الوبائية والحميات مؤخراً في عدد من المحافظات. ونجدد الدعوة لجميع الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية المانحة لدعم خطة الاستجابة الإنسانية بالشكل الذي يفي بحجم الاحتياجات الإنسانية القائمة في مختلف القطاعات. وندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لإبقاء الوضع الإنساني في اليمن على قائمة أولوياتهما لتجاوز الظروف الراهنة وتفادي الأزمة الصحية المحتملة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لم يعد هناك متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 11/30.